رؤية في النقاش حول تأسيس نقابة للمعلمين

الإطار التنظيمي للمعلمين: المحتوى أولوية على المسمى

دخلت مساعي المعلمين الساعين إلى إيجاد إطار تنظيمي لهم مسارات قانونية في إعقاب الاعتصام الذي نفذته اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين أمام مجلس النواب الأردني في الرابع من الشهر الجاري للمطالبة بإحياء نقابة المعلمين الأردنية.

المسار القانوني جاء على لسان رئيس مجلس النواب الأردني الذي تعهد في لقاء جمعه مع رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لإحياء النقابة بالعمل على إيجاد مخرج قانوني يمكن من إنشاء إطار تنظيمي للمعملين دون الوقوع في مخالفة دستورية. وكان المجلس العالي لتفسير الدستور قد أفتى في أوائل عام 1994، بعدم دستورية إنشاء نقابة للمعلمين، باعتبار ذلك يشكل مخالفة لنص المادة 120 من الدستور. وجاء في القرار تبريراً لعدم دستورية إنشاء النقابة، "أن معلمي وزارة التربية والتعليم موظفون عموميون، ويخضعون لنظام الخدمة المدنية الصادرة بموجب أحكام المادة 120 من الدستور، وأن الأحكام الدستورية لا تجيز إصدار قانون لنقابة المعلمين".

وفي الوقت الذي لسنا فيه بصدد مناقشة دستورية الفتوى المذكورة، نجد أن الحكومة اقتربت من قبول تنظيم للمعلمين للخروج من مأزقها أمام الاحتجاجات المتتالية للمعلمين الذين يصل عددهم في الأردن نحو 100 الف في مختلف القطاعات التعليمية؛ الحكومية والخاصة ووكالة الغوث.

ونرى كذلك أن الحكومة بصدد الاستجابة لضغوط المعلمين المتكررة والتي تطورت في أكثر من مناسبة إلى إضرابات واعتصامات مطالبة بإعادة إحياء النقابة التي ألغيت في خمسينيات القرن الماضي إثر إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في المملكة، من خلال حل يوائم بين مطالبات المعلمين وقرار المجلس العالي لتفسير الدستور بإنشاء إطار تنظيمي مغاير للنقابة.

ويبدو أن الإطار التنظيمي المعروض على المعلمين والذي يجري تداوله في ردهات مجلس النواب يقترح إنشاء "اتحاد للمعلمين" بقانون بدلا من "نقابة" بقانون.

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن أي إطار تنظيمي للمعلمين عليه أن يتمتع باستقلال مالي وإداري وقدرة وصلاحية تطوير مهنة التعليم التي تعاني وتواجه الكثير من المشكلات والتحديات، إلى جانب قدرته على الدفاع عن حقوق المعلمين المختلفة وعلى وجه الخصوص حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ونرى في المرصد العمالي أن ردود الفعل الأولية للعديد من نشطاء حركة إعادة إحياء نقابة المعلمين تتجه نحو القبول بهذا الطرح، والذي يعتبر من وجهة نظرنا خطوة كبيرة لا بل انجازاً كبيرا. ونرى كذلك أن الخطوة القادمة عليها تتجه نحو التقدم باقتراح من قبل مجلس النواب أو الحكومة وفي أقرب وقت لمناقشته مع المعلمين أنفسهم ولإقراره من قبل مجلس الأمة.

ويجدر بالذكر أن حق التنظيم النقابي يعد حقا أساسياً لمختلف العاملين كفلته مختلف العهود والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وهو إلى جانب ذلك جزء أساسي من إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والذي أصدرته منظمة العمل الدولية في عام 1998. والأردن كغيره من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ملزم بتوفير هذا الحق للعاملين بالرغم من عدم مصادقته على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (87) المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

ومن المفيد التذكير في هذا السياق أن مقترح "الاتحاد" ليس الحل الرسمي الأول الذي يعرض على المعلمين إذ سبق واقترحت حكومة رئيس الوزراء الحالي سمير الرفاعي في أعقاب احتجاجات آذار من العام 2010 إنشاء روابط للمعلمين. فقد عرضت الحكومة في نيسان 2010، إنشاء 42 رابطة للمعلمين مساوية لعدد مديريات التربية والتعليم في المملكة، على أن تضم كل رابطة من 5 إلى 7 معلمين، ويُنتخب لها رئيس ونائب رئيس، كخطوة أولى لإنشاء اتحاد عام للروابط كافة، تحت اسم "مجلس اتحاد الروابط" يمثل المعلمين جميعا. واقتراح "الروابط" لم يجد طريقة إلى التطبيق بسبب رفضه من قبل المعلمين الذين أصروا في وقتها على مسمى النقابة كشرط للإطار التنظيمي.

وأمام الطرح الحالي نجد أن من الأفضل التركيز من قبل المعلمين على شروط الاستقلال المالي والإداري والصلاحيات في أي شكل أو مسمى تنظيمي، داعين بالتشبث بالمحتوى التنظيمي وليس المسمى.

المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان– الأردن

10 كانون الثاني 2010